جامعة المنصورة

كلية الحقوق

عنوان البحث

مراحل الاستثمار الأجنبي في ماليزيا

مقدم من الباحثة/ شيماء محمد عبدالجليل

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / رضا عبد السلام

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد

محافظ الشرقية

مراحل الاستثمار الأجنبي في ماليزيا

تمهيد وتقسيم :

تعتبر تجربة ماليزيا في التنمية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مهمة بالنسبة للبلدان العربية كونها تجربة تتم في بلد إسلامي في ظل سياسة منفتحة علي العالم الخارجي حيث تستمد هذه التجربة خصوصيتها من تركيزها من ناحية عل ثالوث " النمو " التحديث التصنيع والتركيز من ناحية أخرى علي مفهوم " ماليزيا مشاركة "

(Malaysia in corporatod) ومعناه المشاركة بين القطاع العام والخاص ومشاركة بين الأعراف والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي. وحققت ماليزيا تقدماً اقتصادياً كبيراً منذ حصولها علي الاستقلال عام ١٩٥٧ م حيث انتقلت من الدول ذات الدخل المنخفض لدول ذات الدخل المتوسط علي مدى أكثر من نصف قرن ، إن نصيب دخل الفرد ارتفع بنمو ٢٠ ضعف من العقود الأربعة الماضية "١٩٦٩ / ٢٠٠٩ " من حيث أن معدل الفقر قد انخفض بنسبة تزيد علي عشرة أضعاف كما حدث تغيرات كبرى أيضاً في الاقتصاد فتحول من اقتصاد قائم علي السلع الأساسية في الستينات من القرن العشرين ، في الغالب بالاعتماد الشديد المطاط والقصدير – إلي اقتصاد قائم علي قطاع الصناعات التحويلية ، حيث كان أهم المساهمين في النمو أواخر الثمانينات من القرن العشرين ، وبعد ذلك أصبح قطاع الخدمات المحرك الرئيسي للنمو منذ عام ٢٠٠٠ وطوال عملية التنمية وماليزيا تعزز وتعمق بالكامل مع الاقتصاد العالمي (١)

---

١) د/ كمال المنوفي و د/ جابر سعيد عوض (محرران) النموذج الماليزي للتنمية ، برنامج الدراسات الماليزية ، جامعة القـــــــــــــــاهرة ، ٢٠٠٥م ، ص ٨٧ .

- إن أعلي مستوي لصنع القرار في ماليزيا فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية هو مجلس التخطيط القومي " Npc the National planning council " وهو الذراع الاقتصادي لمجلس الوزراء . يضم مجلس التخطيط القومي والتمويل والصناعة والتجارة المحلية وتطوير الأعمال والسلع والزراعة بالإضافة إلي مجلي التخطيط القومي وهناك مجلسين وزاريين آخرين هما مجلس الأعمال الوطني National security council الذي يتناول الجوانب الأجنبية . ويرأس رئيس مجلس الوزراء جميع المجالس الثلاثة. علي مستوي المسئولين تجرى مداولات مفصلة في لجنة التخطيط التنمية الوطنية the National development planning committee (NDPC) وتلك اللجنة هي منتدى صاع سياسة تخطيط التنمية وتعتبر من أعلي منتدي من كبار المسئولين الحكوميين وبرئاسة السكرتير الأول للحكومة إن رؤساء جميع وزارات التنمية الاقتصادية ، علي ذلك محافظ البنك المركزي هم أعضاء في هذه اللجنة ولجنة تخطيط التنمية الوطنية (NDPC) هي المسئولة عن صياغة ومراجعة جميع خطط التنمية الوطنية وتقديم توصيات بشأن تخصيص المواد كما تشرف أيضاً علي تنفيذ خطط التنمية الوطنية (١).

فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا مر بمراحل في عملية إحلال الواردات بالصادرات ولقد وضعت لذلك خطط تنمية منذ استقلالها عام ١٩٥٨م وحتى ٢٠٢٠م – وبناء علي ذلك يقسم هذا المبحث إلي مطلبين :

المبحث الأول :مراحل التصنيع وتطور حجم الصادرات في ماليزيا.

المبحث الثاني : تخطيط التنمية في ماليزيا.

---

1) prima minister's department , development planning in Malaysia . cit , pp9-11.

المبحث الأول

مراحل التصنيع وتطور حجم الصادرات في ماليزيا

سعت حكومة ماليزيا منذ نهاية الستينات من القرن الماضي إلي اعتماد سياسة التصنيع الموجهة في اتجاهين :

أولهما : استبدال الواردات بمعني تشجيع تصنيع السلع التي تقوم البلاد باستيرادها وذلك لتوفير فرص عمل داخلية – توفير العملات الصعبة المنفقة في استيراد هذه السلع وكذلك تعديل الميزان التجاري بحيث يكون لصالح الدولة .

الاتجاه الثاني : هو التصنيع بصفة التصدير وذلك لأن الحكومة أدركت منذ وقت مبكر أهمية عدم الاعتماد علي تصدير السلع الأولية بصورة رئيسية وكذلك أهمية التصدير كمورد للعملات الأجنبية لتوفير السيولة اللازمة لعملية التنمية وأيضاً لتوفير الفرص الاستثمارية أمام المستثمر الأجنبي والوطني لافتتاح المزيد من المشروعات مما يؤدي إلي الوفاء والرفاهية للمجتمع وخلق فرص عمل (١).

واعتمدت ماليزيا في بناء قدرتها التنافسية علي " التطور الصناعي " حيث تعد ماليزي من الدول الأسيوية التي لها تربة رائدة في عملية التصنيع ، حيث طورت صناعاتها من تلك التي تعتمد علي كثافة العمل إلي صناعات تركز علي كثافة رأس المال وتحديداً الصناعات التكنولوجية التي لها قيمة مضافة عالية .

- هذا وقد مرت تجربة التصنيع الماليزية بعدة مراحل :

---

١) د/ محمد عارف : " سياسات الإصلاح في اندونيسيا وماليزيا " – مجلة الاقتصادي البلدان الإسلامية – يصدرها الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية العددان ٣ ، ٤ يوليو / أكتوبر ١٩٩١ ص ١٤

- مرحلة صناعة إحلال الواردات في الستينات .

قد بدأت ماليزيا الاتجاه إلي التصنيع في مجال إنتاج البديل للسلع المستوردة وذلك في نهاية الستينات وعلي أساسها قامت صناعات صغيرة الحجم لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كصناعة الأغذية ومواد البناء والتبغ والطباعة والبلاستيك والكيماويات والأجهزة المنزلية والأثاث وصناعة الملابس ، ثم صدر قانون لتشجيع الاستثمار في ١٩٦٨ لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.(١)

- مرحلة الصناعات التصديرية في السبعينات:

شجعت الحكومة دخول استثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الالكترونيات وصناعة النسيج من خلال توفير العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية وإصدار تراخيص منتجات أجنبية وقد شهدت نهاية السبعينات تحول تجاه تصدير الصناعات الماليزية بتركيز متزايد علي الصناعات الثقيلة والتكنولوجيا الحديثة ، كما أنه بإنشاء مناطق التجارة الحرة في وديان مختلفة قد ساعد علي زيادة تصدير الصناعات المحلية مثل الأجهزة الالكترونية والأحذية والكاوتشوك والمنسوجات وتعد ماليزيا هي أكبر المصدرين في العالم للسلع نصف مصنعة والقفازات المطاطية كما أنها أكبر المصدرين لأجهزة التكييف(٢)

---

١) د/ فاديه محمد عبد السلام " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢١١ معهد التخطيط القومي ، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية وماليزيا والصين ، الاستراتيجيات والسياسات والدروس المستفادة ص ٦٣ ، د/ مرفت محمد حسن الفرح ، العولمة الاقتصادية وأسواق المال ،دراسة مقارنة بين دول جنوب شرق أسيا ومصر – رسالة ماجستير في الاقتصاد ٢٠٠٥م ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ص ١٤٣.

2) sapunloimir, Midas red it indusial – resolution , seminar looking's care . 1993, p.6.

كما عملت الحكومة علي استضافة الشركات متعددة الجنسيات لتشغيل خطوط إنتاجية وسمحت للشركات الأجنبية التي تنتج سلعاً للتصدير بالملكية إنتاجه دون اشتراط المساهمة المحلية وفي هذه المرحلة حدث تحول جذري في سياسة إحلال الواردات إلي سياسة التصنيع الموجه إلي التصدير والصناعات كثيفة العمالة كالصناعات الالكترونية والنسيج كما كان هناك تركيز علي الصناعات المعتمدة علي الموارد الطبيعية الماليزية كزيت النخيل والأخشاب والمطاط وفي عام ١٩٧١ صدر قانون منطقة التجارة الحرة بهدف إتاحة المزيد من الحواجز الخاصة بالصناعات الموجهة للتصدير (١).

- مرحلة التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة علي الموارد الماليزية في الثمانينات والتسعينات:

في الثمانينات نمي القطاع الصناعي بصفة ملحوظة بفضل سياسات الاستثمار الأجنبي والعوامل الخارجية التفصيلية وكان للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي فضل كبير لمعدل النمو المرتفع الذي حققته ماليزيا في الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٩٠ وكانت الدولة المستثمرة الرئيسية في هذه الفترة هي اليابان وتايوان والولايات المتحدة وسنغافورة وفرنسا والمملكة المتحدة واستراليا واندونيسيا وكوريا الجنوبية وهونج كونج وقد ساهمت هذه الدول بحوالي ٨٤ % من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات الصناعية في تلك الفترة وكانت اليابان علي رأس هذه الدول حيث ساهمت وحدها بحوالي ٢٢ % . لقد ركزت رأس المال الأجنبي استثماراته في عدة صناعات رئيسية هي :

- الصناعات الكهربائية والالكترونية.
- صناعة المنسوجات .
- الصناعات الكيماوية.
- الصناعات الثقيلة.
- صناعة البترول والفحم.

---

١) د/ فاديه محمد عبد السلام " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، المرجع السابق ، ص ٦٣ .

وقد أسهم رأس المال الأجنبي في هذه الصناعات بحوالي ٦٨.٨% من إجمالي إسهاماته في القطاع الصناعي في ماليزيا في الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٩١ ولم يكن هذا الإقبال علي الاستثمار في ماليزيا وليد الصدفة وإنما هو وليد مناخ موات لجذب الاستثمار الأجنبي (١) ولسياسات التي قامت بها الحكومة في جذب الاستثمار الأجنبي والذي سوف نتحدث عنه فيما بعد .

ففي مرحلة الثمانينات كان التركيز علي صناعة الالكترونيات والنسيج التي صارت تسهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب ٤٠ % من العالمية ويلاحظ في هذه الفترة تتمتع الصناعات الوطنية بالحماية الحكومية ودخول الدولة في مشروعات كثيرة تغطي كافة الأنشطة الاقتصادية (٢) وكان تعامل مع الاستثمار الأجنبي يحذر حتى منتصف الثمانينات ثم السماح له بالدخول ولكن ضمن شروط ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية .(٣)

وفي التسعينات بدأت ماليزيا تشجيع الصناعات عالية التكنولوجيا ذات القيمة المضافة العالية بهدف زيادة تنافسية المنتجات الماليزية.

- وماليزيا تتبني حاليا خطة عامة للتطوير مدتها ١٠ سنوات (التصنيع والتحديث بحلول عام ٢٠٢٠) تقوم بالتركيز علي الصناعات التي تتميز بالتكنولوجيا العالية وكثافة رأس المال مدفوعة بالمعرفة والتي تنتج سلعا وسيطة لتقليل المستورد منها كذلك الاهتمام بقطاع تقنية المعلومات وقطاع البتروكيماويات والصيدلة والخدمات المساعدة والبحوث والتطوير والتصميم الفني للمنتجات والتسويق (٤).

---

١) د / مرفت محمد حسن الفرخ ، المرجع السابق ص .١٤٤

٢) د / فاديه محمد عبد السلام ، المرجع السابق ص ٦٣.

٣) د / عبد المطلب عبد الحميد " نماذج تنموية معاصرة سنة ٢٠١٣ ، ص .٢٢

٤) د/ فاديه محمد عبد السلام ، المرجع السابق ص ٦٤.

ونخلص مما سبق أن مراحل التصنيع في ماليزيا مر بأربع مراحل هي :

أ) المرحلة الأولي : استمرت خلال الستينات – وهي مرحلة إحلال الواردات .

ب) المرحلة الثانية : استمرت خلال السبعينات - وهي مرحلة التوجه نحو التصدير.

ج) المرحلة الثالثة : استمرت خلال الثمانينات – وهي عملية التصنيع

د) المرحلة الرابعة : استمرت خلال التسعينات – وفيها دخلت ماليزيا عصر التكنولوجيا المتقدمة.

فإن ماليزيا في الوقت الحالي تتبني خطة عامة للتطوير مدتها عشرة سنوات (التصنيع والتحديث بحلول عام ٢٠٢٠م).

فإذا ما انتقلنا إلي الصادرات والواردات في ماليزيا ، نجد أن ماليزيا انتقلت من مرحلة الإحلال محل الواردات في الستينات إلي التوجه نحو التصدير في السبعينات ، ثم إلي مرحلة التصدير الثقيل . وقد تزامنت ذلك مع الاهتمام بالتصنيع وظهور البترول الخام علي حساب الزراعة حيث قلت نسبة النمو في الصادرات من ٢٠١% عام ١٩٧٠ إلي ٣٥.٨ % عام ١٩٨٠ . فقد تراجع النمو في إنتاج المطاط كسلعة تصدير أساسية . وفي عام ١٩٨٠ أي منذ الخطة التنموية الرابعة تم التوجه نحو نمو التصنيع بنسبة ١٠.١% سنوياً (١) . ونتيجة لذلك أصبحت الصادرات السلعية تقدر بـ٢٢٣.٩١٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ بعد أن كانت ١١.٢٥٣ مليون دولار عام ١٩٨٠ .وأصبحت واحدة من أكثر الدول تصديرا علي مستوي العالم.

وبعد أن كانت الواردات الماليزية تفوق صادراتها عام ١٩٨٠ ، حيث كانت تستورد بما يقدر بـ١٢.٤٢٩ مليون دولار أمريكي فقد أصبحت تستورد بأقل من صادراتها مع المضي في التنمية والتوجه نحو التصدير ففي عام ٢٠٠٩ أصبحت وارداتها تقدر بـ١٧٤.٥٦٧ مليون دولار أمريكي (٢).

---

1) **http://books.google.com .eg / books?id = TtkxDem7 crsc2 p. 9.**

2) **http://www.epu.gov.my/htm1/themes/epu/images/common/pdf/rmk/rmk4/chapt.11 pdf**.

المبحث الثاني
تخطيط التنمية في ماليزيا

مقدمة :

التجربة الماليزية تعد الفريدة من نوعها في تدرجها وأنسابها في تحقيق أهدافها ، حيث اعتمدت ماليزيا في خطتها الاقتصادية منذ ٤٠ عاماً علي الجهود الذاتية والفكر الداخلي لمواطنيها ، وعمالتها التي عملت علي تدريبها وتهيئتها للتنمية الاقتصادية ، وتعد أيضاً من التجارب الفريدة التي لم تعتمد علي أي مساعدات خارجية من أي مؤسسات دولية مانحة في معظم أزماتها ومشكلاتها الاقتصادية حتى أضحت محل انبهار من تلك المؤسسات علي ما حققته .

ولقد شملت خطة الإصلاح الماليزية جميع القطاعات الإنتاجية والمالية والنقدية بل والاجتماعية ، فحققت نجاحات كبير ، ولكنه ملموس في مستوي معيشة الأفراد والعدالة الاجتماعية بينت أطياف المجتمع ، ونجحت في خفض معدلات البطالة والتضخم ومن ثم ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وإحلال الصادرات محل الواردات وأيضاً حققت توازناً في تطبيقات نظام نقدي تقليدي وآخر إسلامي لتلبية احتياجات جميع أطياف المجتمع.

ويتسم التخطيط في ماليزيا بالمنهجية والتدرج حيث ينقسم إلي ثلاثة أنواع :

*** النوع الأول : تخطيط طويل المدى.**

وهي تتمثل في رؤية ٢٠٢٠ خلال فترة (١٩٩١ – ٢٠٢٠)

أ) الخطة التنفيذية الأولي خلال فترة (١٩٧١ – ١٩٩٠)

ب) الخطة التنفيذية الثانية خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠٠٠)

ت) الخطة التنفيذية الثالثة خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٠)

*** النوع الثاني : تخطيط متوسط لأجل** :

(خطط تنمية خمس سنوات (خمسيه) مثل خطة ماليزيا التاسعة (٢٠٠٦-٢٠١٠)

* مراجعة نصف المدة للخطط الخمسية Mid term review

منذ أن أصبح التخطيط الاقتصادي ضرورياً ، فإن الخطط الخماسية أصبحت جزء من الخطط الإجمالية ويتم مراجعتها كل سنتين ونصف من خلال نظام منتصف المدة .

*** النوع الثالث : تخطيط قصير الأجل :**

* الموازنة السنوية .(١)

---

١) دكتورة / رضا محمد أحمد محمدين ، دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة بين مصر وماليزيا . رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة سنة٢٠١٢ ، ص ٦٧.

خطط التنمية في ماليزيا

* تنقسم خطط التنمية في ماليزيا إلي عشر خطط خمسيه وهي تغطي الفترة ما بين ١٩٦٦ إلي ٢٠١٥ وكل من هذه الخطط لها أهداف ، وهل هي حققت أهدافها أم لا ؟

ولهذا سوف نذكر كل خطة علي حدي وأهدافها وتقيمها ومدى ما حققته من أهداف.

*** الخطة الأولي :** (١٩٦٦- ١٩٧٠)

* أهداف الخطة الماليزية الأولي :-

- ووضعت أول خطة لماليزيا لتحقيق الأهداف الآتية :.

١- هدفت لتطوير البنية التحتية وذلك بعد حصولها علي الاستقلال سنة ١٩٥٧(١)

٢- تعزيز التكامل بين شعوب وولايات ماليزيا وخصوصاً بأنها تتميز بالتعددية في الأعراق والديانات واللغات والثقافات المختلفة.(٢)

٣- استصلاح أراضي جديدة كافية لمواكبة تشكيل أسر زراعية جديدة وخفض عدد الأفراد الذين لا يملكون أرضاً للأغراض الزراعية .

٤- توفير الطاقة الكهربائية ، ومرافق النقل وخدمات الاتصالات المناسبة لمواكبة الطلبات المتوقعة.

٥- توليد فرص العمل وذلك بمعدل يكفي لتوفير فرص عمل منتجه لاستيعاب الداخلين الجدد إلي قوة العمل وخفض معدل البطالة وإلي تحفيز أنواع جديدة من النشاط الاقتصادي الزراعي والصناعي ، وذلك لتقليل اعتماد البلاد علي المطاط والقصدير .

---

١) د / عبد المطلب عبد الحميد ، نماذج تنموية معاصرة سنة٢٠١٣ ، ص ٢٧.

٢) د/ محمد شعير بسبوني الجرواني ، محددات الاستثمار في مصر في الفترة من ١٩٧٥-١٩٩٧ ، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة – بورسعيد سن٢٠٠٢ ، ص ٥٧. ، دكتورة / رضا محمد أحمد محمدين ، دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية ، دراسة مقارنة بين مصر وماليزيا ، المرجع السابق ، ص ٦٩.

٦- تثقيف وتدريب الماليزيين في كل مناحي الحياة من أجل إعدادهم للمشاركة الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية(١)

تقييم الخطة الأولي :

إن هذه الخطة لها تقدم نسبي في الاقتصاد الماليزي بل وأنها جيدة من حيث الناتج القومي والدخل العام ومن حيث ناتج السلع والخدمات أو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وارتفع إلي نحو ٦% في المتوسط سنوياً وهذه متجاوزاً نسبة النمو المستهدف في الخطة ٤.٩% سنوياً .وإحلال الواردات بدلا من الصادرات وذلك بإنتاج السلع المستوردة كصناعة الأغذية ومواد البناء والتبغ والبلاستيك ... الخ وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (٢)

- كما نما الطلب المحلي الكلي في الاقتصاد بمعدل ٦.٢% في المتوسط سنوياً خلال ١٩٦٦-١٩٧٠، بالمقارنة مع ٦.١% في المتوسط المقدر في الخطة . كما ارتفعت إجمالي الاستثمارات العامة والخاصة بمعدل ٦.٤% في المتوسط سنوياً (٣)

ونري أن هذه الخطة الأولي قد حققت أهدافها حيث تجاوزت مرحلة النمو المقرر لها في ارتفاع الاستثمارات العامة والخاصة والناتج القومي والدخل العام وناتج السلع والخدمات .

---

1) **the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 /themes/epu/imoges/common/pdf/rmk/rmk2/rancangon.Malaysia kedua-chapt2.pdf,p9.28/6.2010.**

٢) **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١١) معهد التخطيط القومي التجاري التنموية في كوريا وماليزيا والصين ، المرجع السابق ، ص ٦٣. ، د/ فريد أحمد سليمان : قبلات ، مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي ووسائل التغلب عليها (دراسة مقارنة) مع تجارب بعض الدول النامية الأخرى ، رسالة دكتوراه ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ص١٣**

3) **the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 /themes/epu/imoges/common/pdf/rmk/rmk2/rancangon.Malaysia kedua-chapt2.pdf,p9.28/6.2010.**

الخطة الثانية الماليزية (١٩٧١-١٩٧٥)

* وكانت لها أهداف تتلخص فيما يلي :-

١- القضاء علي الفقر المقنع بين جميع الماليزيين (١).

٢- رفع مستوي المعيشة وتضيق الفجوة بين المالاوي والصينيين وذلك من خلال زيادة نصيب الفرد الماليزي من إجمالي الناتج القومي .(٢)

٣- القضاء علي الارتباط الموجود بين العرقية والمستوي الاقتصادي من خلال إعادة هيكلة المجتمع الماليزي وزيادة فرص العمل لجميع الماليزيين بصرف النظر عن العرق(٣)

تقييم الخطة الثانية :

حقق الاقتصاد الماليزي نسبة جيدة من النمو خلال ١٩٧١ – ١٩٧٥ . تشير التقارير إلي أن الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج من حيث القيمة الحقيقية بنسبة ٧.٤% في المتوسط سنوياً خلال فترة المقارنة مع الهدف الأصلي ٦.٨ % في المتوسط سنوياً والهدف المنتج في مراجعة منتصف المدة (MTR) ٧.٨% في المتوسط سنوياً .

إن النقص فيما يتعلق بالهدف المنتج يعزي إلي حد كبير إلي تأثير الركود العالمي علي الاقتصاد الماليزي خلال ١٩٧٤-١٩٧٥ . كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ٨.٤% خلال ١٩٧١-١٩٧٤ مقارنة مع ٣.٥ % في عام ١٩٧٥ (٤)

---

١)أ / أحمد يسري محمد ، سعر الفائدة الصفرية بين تطلعات المستثمرين وتفضيل السيولة للمدخرات وتنمية اقتصادية منتظرة (دراسة مقارنة بين مصر وماليزيا) جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير ٢٠١٣ ، ص ٥٣ . الصفحة السابقة للمرجع . ، د / رضا محمد أحمد محمدين ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر ، المر السابق ، ص ٧٠ .

٢) د / عبد المطلب عبد الحميد ، نماذج تنموية معاصرة ، المرجع السابق ، ص ٢٨.

٣) د / أحمد يسري محمد ، سعر الفائدة الصفرية ، المرجع السابق ، ص ٥٤ . ، د / رضا محمد أحمد محمدين ، المرجع السابق ، ص ٧٠.

4) the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 /themes/ epu / imoges /common/pdf/rmk/rmk2/rancangon. ,p10..

نظرت التنمية الاقتصادية أثناء الخطة الماليزية الثانية بشكل كبير بإنفاق القطاع العام للاستثمار والاستهلاك كما شكلت هذه النفقات المصدر الرئيسي للنمو في ظل الخطة الماليزية الثانية بصرف النظر عن وجود التأثير الدوري المضاد علي الاقتصاد خلال فترات ضعف الصادرات والاستثمار الخاص.

إن الاستثمار العام كان المصدر الأكثر ازدهارا خلال فترة الخطة . بالرغم من أنه شكل فقط ٩% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي التراكمي للفترة ، فإن نسبته من النمو كانت لم يسبق لها مثيل ١٧.٦% في المتوسط سنوياً من حيث القيمة الحقيقية مقارنة مع ١.٩% في المتوسط في إطار خطة ماليزيا الأولي . كما واجه الاستثمار الخاص تقلب دوري حاد أثناء فترة الخطة الماليزية الثانية وسجلت معدلات سلبية للنمو في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٥ بالمقارنة مع زيادة ٢٢.٣% في المتوسط بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ (١).

فإن الحكومة لم تقتصر إستراتيجيتها علي القضاء علي الفقر ورفع مستوي دخل الفرد فقط بل سعت لتشمل تحسين نوعية الحياة من خلال توفير الخدمات الأساسية لتحسين مستويات المعيشة وبالتالي فإن الدخل المنخفض في حد ذاته عنصر واحد في العديد من أبعاد الفقر .

فقد أصدرت الحكومة في عام ١٩٧١ قانون منطقة التجارة الحرة بهدف إتاحة المزيد من الحوافز الخاصة بالصناعات الموجهة للتصدير ومن هنا تحول هذه المرحلة من سياسة إحلال الواردات إلي سياسة التصنيع الموجه لي التصدير (٢) . ولهذا تري الباحثة إن هذه الخطة الثانية قد حققت أهدافها بنسبة جيدة في نمو الناتج المحلي وإنفاق القطاع العام للاستثمار والاستهلاك.

---

١) دكتورة / رضا محمد أحمد محمدين ، المرجع السابق ، ص ٧١ .

٢) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١١) ، المرجع السابق ، ص ٦٣.

الخطة الثالثة (١٩٧٦-١٩٨٠)

وقد تحددت أهدافها فيما يلي :

١- خفض نسبة الفقر في المناطق الريفية والمناطق الحضرية في أنحاء الدولة كالآتي:-

أ) بالنسبة للمناطق الريفية بواسطة :-

* يوسع فرص العمالة من خلال استصلاح أراضي جديدة ومؤسسة مراكز النمو الجديدة وامتصاص العمل الفائض في القطاعات الأخرى من الاقتصاد.

* تعزيز دور الإنتاجية للفقراء في المناطق الريفية من خلال زيادة فرص حصولهم علي الأراضي وإمدادات المياه وأسواق الائتمان ، وتقديم المشورة والإرشاد وغيرها من المرافق العامة بما في ذلك الطاقة الكهربائية.

ب) بالنسبة للمناطق الحضرية عن طريق:

* توسيع فرص العمل في مجال التصنيع والبناء بما في ذلك تشجيع الصناعات الصغيرة.

* تحسين دخولهم الحقيقي من خلال توفير مساكن منخفضة التكاليف والخدمات العامة الأخرى (١) .

٢- تحديث التعليم وتحسين الصحة والخدمات والتسهيلات لتنظيم الأسرة والإسكان لجميع الماليزيين (٢).

٣- تشجيع استخدام مزيد من الموارد البشرية والطبيعية الوفيرة في البلاد.

٤- زيادة ملكية الشعب بشراء الأصول من خلال شراء أسهم في الشركات الكبرى.

٥- تعزيز تنمية روح المبادرة بين الملايا وغيرهم من السكان الأصليين ، وذلك للمساهمة الفعالية نحو إنشاء مجتمع تجاري وصناعي قوي فيما بينهم بحلول عام ١٩٩٠ (٣)

٦- عدالة توزيع الثروة بهدف رفع المستوي المعيشي للماليزيين . (٤)

---

1)the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 /themes/ epu / imoges /common/pdf/rmk/rmk3/chapt3 .pdf, pp13-14.4 / 5 /2010.

٢) د / عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٢٨ . ، دكتورة / رضا محمد أحمد محمدين ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

٣) دكتورة / رضا محمد أحمد محمدين ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

٤) دكتورة / رضا محمد أحمد محمدين ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

٧- تشجيع دعم الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية علي حد سواء.

٨- زيادة حصة شعب الملايا وغيرهم من السكان الأصليين في العمالة في الصناعات التحويلية والتعدين والبناء وزيادة نصيب غيرهم من الماليزيين في مجال الزراعة والخدمات لأنه بحلول عام ١٩٩٠ فإن العمل في القطاعات المختلفة للاقتصاد لا تعكس التركيب العرقي للبلاد (١).

٩- تطوير توسيع البنية التحتية الاجتماعية والمادية للاقتصاد لتقديم الدعم الفعال لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

*** تقييم الخطة الثالثة :**

- إن الخطة الثالثة حققت أهدافها بطريقة ممتازة عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة وانخفاض معدل الفقر حيث أن الاستثمارات العامة زادت خلال الفترة من (١٩٧٦ – ١٩٨٠) من حيث القيمة الحقيقية بنسبة ٩.٣% في المتوسط .(٢)

- زادت الاستثمارات الخاصة بنسبة ١٣.٦% في المتوسط سنوياً دافعة لتوسيع الأنشطة المحلية . إن المعدل المرتفع نسبياً لنمو الاستثمار الخاص أدي إلي زيادة نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي من ١٤.١% في المتوسط في عام ١٩٧٥ إلي ١٧.٧% في المتوسط في عام ١٩٨٠ . حفز نمو الاستثمارات الخاصة إلي حد كبير من خلال التوسع في الطلب الخارجي واتخاذ التدابير المالية والنقدية المناسبة ، وكذلك من خلال توافر الموارد القابلة للاستثمار التي يوليها ارتفاع معدل المدخرات وتدفقات رأس المال الأجنبي الداخلة.

- إن الانخفاض في معدل الفقر كان ١٤.٧% في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٧٦ مقارنة بانخفاض نسبته ٥.٤% في المتوسط خلال الفترة ١٩٧١-١٩٧٥.

---

١)دكتورة / رضا محمد أحمد محمدين ، المرجع السابق ، ص ٧٣ .

٢)the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 /themes/ epu / imoges /common/pdf/rmk/rmk3/chapt3 .pdf, pp12 . 28/ 6 /2010.

ويتضح لنا مما سبق أن الخطة الثالثة الماليزية قد قامت بتحقيق أهدافها بطريقة جيدة حيث زادت معدلات الاستثمار العامة والخاصة مما أدي إلي زيادة نصيب الناتج المحلي وانخفاض معدل الفقر بنسبة أعلي من سابقيها من الخطتين السابقتين .

الخطة الماليزية الرابعة (١٩٨١-١٩٨٥)

أهداف الخطة الرابعة الماليزية وتتمثل فيما يلي:-

١- من أهم مكونات البعد الثقافي للخطط التنمية الماليزية هو التعليم والتدريب ، فقد أفردت الخطة الرابعة فضلاً كاملاً عن التعليم والتدريب . ويستهدف التعليم والتدريب في هذه الخطة إلي تدعيم مفهوم الوحدة الوطنية كما يلعب التعليم دوراً حيوياً في خلق أفراد مدربين ويتمتعون بمستوي عالي من المعرفة لمقابلة احتياجات سوق العمل (١)

٢- توسيع القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال الاستثمار في مرافق البنية التحتية والتعليم والتدريب . إن برامج مثل الصحة وإمدادات المياه ، والإسكان والخدمات الاجتماعية الأخرى التي تم تنفيذها أيضاً تهدف إلي تحسين نوعية الحياة من خلال توفير المرافق الأساسية فضلاً عن تعزيز القاعدة الاقتصادية (٢) .

---

١) د / محمد سعيد بسيوني الجرواني ، محددات الاستثمار في مصر ، المرجع السابق ، ص ٧٥ .

2) the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 /themes/ epu / imoges /common/pdf/rmk/rmk5/chapt1 .pdf, p9 . 19/ 10 /2010.

٣- وضع إستراتيجية للتصنيع من خلال الأسس اللازمة لصناعات إحلال محل الواردات والصناعات الموجهة للتصدير (١)

٤- زيادة معدلات التصنيع خاصة الصناعات الثقيلة وتوفير أيدي عاملة ماهرة متدربة في الصناعات وتوفير برنامج لتدريب الأفراد من جانب القطاع العام بالاشتراك مع القطاع الخاص (٢).

٥-تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

تقييم هذه المرحلة :

واستطاعت في هذه الفترة تحويل الدولة من اقتصاد قائم علي الزراعة إلي اقتصاد قائم علي الصناعة .

وفي مرحلة الكساد العالمي عام ١٩٨٠ قامت حكومة ماليزيا وبمساعدة هيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بدراسة عام ١٩٨٣ لمراجعة هيكل برامج التصنيع دفعاً لمسيرة التنمية (٣).

ولقد تميزت هذه الفترة بالتباطؤ العام في أداء الاقتصاد كان هذا إلي حد كبير بسبب التباطؤ الاقتصادي في البلدان.

---

١) **د / عبد المطلب عبد الحميد ، نماذج تنموية معاصرة ، المرجع السابق ، ص ٢٨.**

٢) د / محمد سعيد بسيوني ، محددات الاستثمار في مصر ، المرجع السابق ، ص ٧٧.

٣) د / عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٢٨.

الصناعية مما أدي إلي تقييد التجارة الخارجية وانخفاض الاستثمار الخاص ، وزيادة الإخلالات في المدفوعات الخارجية (١)

- نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٥.٨% في المتوسط سنوياً من حيث القيمة الحقيقية خلال الفترة من ١٩٨١ / ١٩٨٥ بينما نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩.٧% في المتوسط سنوياً من حيث الأسعار الجارية مما مكن نصيب الفرد من الدخل إلي الارتفاع بنسبة ٤.٤% في المتوسط سنوياً من ٣.٧١٩ دولار في عام ١٩٨٠ مقابل ٤.٦٠٩ دولار في عام ١٩٨٥ .
- أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من المستهدف في انخفاض حصة الاستثمار الخاص إلي إجمالي الاستثمار من ٦٢.٢ % في المتوسط في عام ١٩٨٠ إلي ٥٠.٤% في المتوسط في عام ١٩٨٥ (٣)
- ارتفعت حصة الاستثمار العام إلي إجمالي الاستثمار من ٣٧.٤% في المتوسط في عام ١٩٨٠ إلي الذروة حيث بلغت ٥١% في المتوسط في عام ١٩٨٣ بينما انخفضت حصة الاستثمار العام إلي إجمالي الاستثمار إلي ٤٩.٦% في المتوسط في عام ١٩٨٥ (٤).

---

1) **the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 /themes/ epu / imoges /common/pdf/rmk/rmk5/chapt1 .pdf, p6 . 19/ 10 /2010.**
2) **Ibid , p11.**
3) **the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 /themes/ epu / imoges /common/pdf/rmk/rmk5/chapt1 .pdf, p6 . 19/ 10 /2010.**
4) **Ibid , p11.**

ويضح لنا مما سبق أن الخطة الرابعة في ماليزيا قد تحول اقتصادها القائم علي الزراعة إلي اقتصاد قائم علي الصناعة وخصوصاً الصناعات الثقيلة ولكن كان هناك تباطؤ عام في أداء الاقتصاد مما أدي إلي تقييد التجارة الخارجية وانخفاض الاستثمار ولذلك نري أن هذه الخطة لم تؤدي أهدافها كاملة كما هو مخطط لها من الناحية الاقتصادية بسبب انخفاض حصة الاستثمار الخاص هذا ما سبق توضيحه عالية .

الخطة الماليزية الخامسة (١٩٨٦ – ١٩٩٠)

أهداف الخطة :

١- أهمية القيم لدعم مفهوم الوحدة الوطنية وبناء الدولة الذي يتطلب تنمية الشعور بالانتماء والفخر بالدولة وأهمية أخلاقيات العمل التي تتضمن قيماً مثل الاعتماد علي الذات والاحترام.

والتضحية باحتياجات الحاضر في مقابل تحسين مستوي المعيشة علي المدى الطويل وأهمية القيم الروحية من خلال خلق تجانس بين الأبعاد المادية والروحية لمفهوم التنمية والتي توجد في القيم الإسلامية بالإضافة إلي قيم الأديان الأخرى (١)

٢- تناولت الخطة الخامسة إستراتيجيات مختلفة لتبني تطوير الأسهم الصناعية وتمكن القطاع الخاص لأداء دورة كمولد للنمو . بالإضافة إلي أن الاعتماد كان علي إدارة فعالة للاقتصاد ، وإعطاء تأكيد أكبر لتعزيز والتركيز علي جهود التطوير ، ومعدل إنتاج متزايد ، ومنافسة أكبر (٢) .

- كما كان في الخطة الخامسة خطوات لتطوير القوانين المعقدة وتعليمات لكي تزود بيئة محفزة علي الأعمال التجارية بالإضافة إلي إلغاء اللوائح والتعليمات التي تميل إلي إعاقة نمو القطاع الخاص . كما عدلت بعض القواعد في ظل قانون التنسيق الصناعي .

---

١) د / محمد سعيد بسيوني الجرواني ، المرجع السابق ، ص ٧٩ .

2) Ibid , p12

*** تقييم هذه الخطة :**

وقد نجحت هذه السياسة الجديدة والمؤشرات كما يلي :

١- نسبة الفقر :

عام ١٩٧٠ : ٤٩.٣%

عام ١٩٩٠ : ١٦.٥%

عام ١٩٩٩ : ٧.٥%.

وقد وصلت نسبة الفقر في ماليزيا إلي ٢.٥ مع نهاية هذه الخطط.

٢- نصيب الشعب الماليزي من الناتج القومي :

عام ١٩٧٠ : ٢٤%

عام ١٩٩٠ : ٣٠ %

٣- زيادة نسبة المتعلمين من أطباء ومهندسين ومحاسبين

عام ١٩٧٠ : ٥ %

عام ١٩٩٠ : ٢٩%

٤- إعادة توزيع الثروة بين الأعراق المختلفة . زيادة نصيب المالاوي من ١٩٧٠ : ٢.٤إ من إجمالي ٥.٦ بليون دولار إلي عام ١٩٨٠ : ١٢.٥ % من إجمالي ٣٢.٤ بليون دولار ثم إلي ١٩٨٥ / ١٧٨% من إجمالي ٧٦.١ بليون دولار وهكذا تتزايد نسبة المالاويين أي السكان الأصليين .

٥- ملكية الأصول للشعب الماليزي

عام ١٩٧٠ : ٢% عام ١٩٩٠ : ٣٠%

ويوجد ٧ مليون من إجمالي ١٢ مليون يملكون أسهم حصص في الشركات الكبرى.

ملكية الأصول للأجانب انخفضت منذ عام ١٩٧٠ : ٦١% إلي عام ١٩٩٠ : ٣٠ % (١)

بالنسبة لهدف إعادة هيكلة الوظائف بين المجموعات العرقية المختلفة لقد تأثرت في السنوات الأولي للخطة بالنمو المنخفض للاقتصاد والفرص المحدودة من التوظف التي كانت تعاني منها البلاد .

وعلي أي حال ففي أعقاب الانتعاش الاقتصادي والتوسع السريع للأنشطة الاستثمارية ، فإنه تقدم قد تحقق ضمن إجمالي ٩٩٦.٤٠٠ وظيفة جديدة خلال فترة الخطة فإن نصيب البومبيترا (السكان الأطليت) فقد بلغ حوالي ٦٠ % في المتوسط مقابل ٣٢% في المتوسط للصينين و ٧ % في المتوسط للهنود .

إن أغلب وظائف البوميترا تركز في القطاع الزراعي والتجاري والتصنيع (٢) .

ويبين لنا مما سبق أن هذه الخط قد نجحت كما هو مرسوم لها وذلك بالمؤشرات السابقة ذكرها بأنها أدت أهدافها علي أكمل وجه وقد تحققت تلك الأهداف .

ويبين لنا مما سبق أن هذه الخطة قد نجحت كما هو مرسوم لها وذلك بالمؤشرات السابق ذكرها وأنها حققت أهدافها علي أكمل وجه .

---

١) د / عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

2) the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 /themes/ epu / imoges /common/pdf/rmk/rmk5/chapt1 .pdf, p3 . 1/ 12 /2010

الخطة الماليزية السادسة (١٩٩١ – ١٩٩٥)

من أهداف هذه الخطة :

١- إنشاء معهد ماليزي للميكرو الكترونيات تملكه وتديره الدولة أسوة بالمعهد الكوري التايواني (١)

٢- تحقيق التنمية المتوازنة من خلال تحسين صورة عملية النمو وتحسين مستوي وجودة المعيشة للولايات الفقيرة بماليزيا .

وتحسين برامج التعليم والتدريب وتوفير الأيدي العاملة المدربة والمتعلمة وتشجيع القطاع الخاص حتى يكون له دور فعال في التدريب وتنمية المهارات (٢)

٣- تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية للاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص علي مواصلة القيام بدور رائد في توسيع الاقتصاد .

٤- تحسين مناخ الاستثمار والإسراع بعملية التنمية الصناعية وتعزيز التنمية للقطاع المالي وأسواق الأوراق المالية (٣) .

---

١) د / عبد المطلب عبد الحميد ، نماذج تنموية معاصرة ، المرجع السابق ، ص ٣٠.

2)) Ghazali bin Jani,sixth malaysian plan 1991-1995 (Malaysia : national printing department, 1991) , pp . 170 – 183 .

٣) د / رضا محمد أحمد محمدين، المرجع السابق ، ص ٧٩.

٥- تعزيز القدرات الإنتاجية في البلاد والقدرة علي المنافسة في السوق الدولية .

٦- تمكين البلاد من مواجهة التحديات التي تسع عن التطورات التكنولوجية السريعة وتعبير البيضة الاقتصادية العالمية . (١)

*** تقييم الخطة السادسة :**

- أثناء الخطة السادسة ، فإن الإدارة الواقعية للاقتصاد الكلي مكنت من تقوية القدرة الإنتاجية – والتنافسية الدولية الماليزية إن نجاح ماليزيا في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع مع استقرار سعري كان نتيجة لتطبيق سياسات واستراتيجيات اقتصادية كلية قوية .

إن تحرير الإجراءات والقواعد مدعومة بمناخ سياسي مستقر حقق بيئة ملائمة لزيادة الاستثمار الخاص

–إن ماليزيا نجحت بصورة كاملة في تمويل استثماراتها من المدخرات المحلية والتدفقات الداخلة الكبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر .

- إن الجهود في تطوير القطاع الصناعي أسفر عن منتجات ذات جودة عالية وزيادة كفاءة وتحسين تنافسية الصادرات والبحث والتطوير والموارد البشرية لتحسين الإنتاجية .

كما تم تعزيز السوق المالية وهذا أسهل تعبئة المدخرات المحلية .من حيث تم تطوير سوق رأس المال ورعايتها لتلبية الاحتياجات المتزايدة والمتنوعة للاقتصاد والتصنيع (٢)

---

1) **the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 /themes/ epu / imoges /common/pdf/rmk/rmk5/chapt7 .pdf, pp 39-40. . 4/ 5 /2011.**
2) **the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 /themes/ epu / imoges /common/pdf/bukurmke7.chapt2 .pdf, p 4. . 4/ 5 /2011**

- إن الاستثمار العام نما بمعدل متوسط ١٤.٧% سنويا زيادة عن المعدل المستهدف في الخطة ١١.١ % (١)
- إن الاستثمارات الخاصة ارتفعت بمقدار ١٦.٦ % في المتوسط سنوياً خلال فترة الخطة السادسة في استجابة إلي الأداء الاقتصادي القوي وانخفاض معدل الضرائب علي الشركات والزيادة في علاوة الاستثمارات كان مساهمة من التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر . كما أطلقت الحكومة مبادرة الاستثمار المحلي لتعزيز الاستثمار المحلي في عام ١٩٩٣ (٢).
- إن قطاع التشييد نما بمعدل ١٣.٣% في المتوسط سنوياً ومساهمة في الناتج المحلي الإجمالي زادت إلي ٤.٤% في عام ١٩٩٥ . كما نما قطاع الخدمات بمعدل ٩.٣ % من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الخطة . بينما نما القطاع الزراعي بمعدل ٢ % في المتوسط سنوياً ، بينما نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي انخفض ليصل إلي ١٣.٦ % في نهاية فترة الخطة . إن قطاع التعدين حقق معدل أعلي (٢.٩ % في المتوسط) من المستهدف ١.١ % (٣)

---

1) **the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 /themes/ epu / imoges /common/pdf/rmk/rmk5/ bukurmke7.chapter2 .pdf, p 15. . 4/ 5 /2011 .**
2) **Ibid , p4**
3) **Ibid , pp5-6.**

- كما ينبغي التأكيد عليه فإن الخطة السادسة قد وصلت إلي أهدافها التي صممت من أجلها حيث نما الاستثمار العام والخاص زيادة عن المعدل المستهدف في الخطة وكذلك نما قطاع الخدمات والقطاع الزراعي وقطاع التعدين وحققوا معدلات أعلي من الخطة المستهدفة .
- كما سبق بيانه ولذلك نري أنها خطة ممتازة في أهدافها وفي تحقيق تلك الأهداف بدقة واقعية .

الخطة الماليزية السابعة من ١٩٩٦-٢٠٠٠

وقد تحددت أهدافها علي النحو التالي :

١- تبني سياسات تنموية حاسمة للقطاع الخاص وذلك من خلال استخدام سلطة الترخيص – والموازنة .

النظام الضريبي – والحوافز المالية . (١)

٢- استدامة معدلات النمو المرتفعة مع الحفاظ علي تحقيق العدالة في توزيع الدخل وإعادة النظر في ملكية الأصول الإنتاجية (٢).

٣- تحسين مستوي التقنية المستدامة في كافة القطاعات الاقتصادية .

٤- استمرار المعاملة التفضيلية للشعب الماليزي من خلال الدعم المقدم لخدمة التعليم .

٥- تحسين مهارات الأيدي العاملة بسبب زيادة المنافسة العالمية واستخدام التكنولوجيا الحديثة كوسيلة للإنتاج (٣).

٦- تدخل الدولة في إنشاء مشاريع للقطاع العام وتولي إدارتها . (٤).

---

١) د / عبد المطلب عبد الحميد ، نماذج تنموية معاصرة ، المرجع السابق ، ص ٣٠.

٢) المرجع السابق ، ص ٨١.

3) Ghazali bin Jani,siventh malaysian plan (Malaysia : national printing department, 1990-2000) .

٤) د / عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٣٠.

تقييم أهداف هذه الخطة :

- كان أداء الاقتصاد الماليزي أفضل من المتوقع خلال فترة الخطة الماليزية السابعة علي الرغم من الانكماش الحاد في عام ١٩٩٨ الناجم عن الأزمة المالية الأسيوية .

إن أداء النمو القوي قبل الأزمة وتحسن انتعاش الطلب الخارجي والتدابير التي اتخذتها الحكومة ساهمت في الأداء الاقتصادي العام . كان قبل الأزمة النمو مدفوع بالطلب المحلي وخاصة الاستثمار الخاص .

خفضت الحكومة من السياسة النقدية مع بداية الأزمة وقدمت الحوافز المالية لتنشيط الطلب المحلي وتعزيز لقطاع الخارجي مما أدي إلي الانتعاش الاقتصادي الكبير بداية عام ١٩٩٩ لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٢٠ (١).

- نما الاستثمار العام بنسبة ٧.١ % في المتوسط سنوياً أثناء فترة الخطة – حيث نما الاستثمارات العامة أثناء فترة ١٩٩٦ – ١٩٩٧ بمعدل متوسط ٤.٤ % سنوياً استجابة إلي الأزمة المالية الإقليمية .

فإن الحكومة في البداية خفض إنفاق القطاع العام لاستكمال السياسة النقدية المتشددة كوسيلة للحد من عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ومنع مزيد من الانخفاض في قيمة الرينجت ، ازدادت حصة الاستثمار العام إلي إجمالي الاستثمارات إلي ٣٦.٩ % في المتوسط خلال فترة الخطة مقارنة مع ٣٣.١ % في المتوسط خلال خطة التنمية السادسة (٢) .

---

1) **the Economic planning unit www.epu.gov.my /recenteconomi chistory . 20/ 6 /2010**

2) **Ibid , p8**

- سجلت استثمارات القطاع الخاص معدل نمو سلبي قدرة ١١.٦ % في المتوسط سنوياً أثناء فترة الخطة .

يعزى إلي انكماش حاد في ١٩٩٨ و ١٩٩٩ مقارنة مع معدل نمو متوسط ١٠.٤ % سنوياً في الفترة ١٩٩٦ – ١٩٩٧ انخفضت حصة الاستثمار الخاص الحقيقي لإجمالي الناتج القومي بشكل حاد من ٣٩.٢ % في المتوسط في عام ١٩٩٧ إلي ١٨.٥ % في المتوسط في عام ١٩٩٨ ، في حين حصة الاستثمار الخاص إلي إجمالي الاستثمار انخفضت من ٧٣.٨ % في المتوسط إلي ٥٧.٩ % في المتوسط .

كان هذا السبب قلة ثقة المستثمرين وزيادة الطاقة الفائضة بسبب تراجع الطلب (١)

علي الرغم من بعض الانعكاسات التي تنشأ عن الأزمة الاقتصادية خلال عام ١٩٩٧ – ١٩٩٨ ، كان هناك تقدم شامل في تحقيق النمو العادل خلال فترة الخطة السابعة وخاصة من المتعلق بالدخل والتوزيع والقضاء علي الفقر فضلاً عن إعادة هيكلة العمالة (٢).

- وعلي الرغم من الأزمة الاقتصادية المعروفة باسم الأزمة المالية الأسيوية ١٩٩٧ والتي تعرضت العملة الماليزية لهجوم شديد من خلال عملية المضاربة أفقدتها جزءاً من قيمتها نتيجة تحرير سعر الصرف في أغسطس ١٩٩٧ .
- كما فقدت أسواق الأوراق المالية ٨٥٦ نقطة عن مستواها في أكتوبر

---

1) **Ibid , p6**

2) **the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 /themes/ epu / imoges /common/pdf/8th – misa – planc3 - cont .pdf, p 4. . 2/ 5 /2011 .**

من نفس العام ، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء مهاتير محمد إلي إدخال نظم السيطرة علي حركة رؤوس الأموال ، وفي عام ١٩٩٨ انخفض ناتج معظم القطاعات الإنتاجية ، فقد تقلص نشاط قطاع التشييد ٢٣.٥ % في المتوسط وتقلص الإنتاج الصناعي بنسبة ٩ % في المتوسط وكذلك انخفض الإنتاج الزراعي

بنسبة ٥.٩ % في المتوسط . بصورة إجمالية فقد الناتج المحلي الإجمالي ما يقرب من ٧% من قيمته (١).

فإن الحكومة الماليزية بقيادة مهاتير محمد قامت باتخاذ الإجراءات اللازمة في مواجهة الأزمة الاقتصادية الأسيوية ومن أبرزها ما يلي :

- تكوين صندوق حكومي لشراء الأسهم ومنع هبوطها ، كذلك دعم ومساندة البورصة ، وذلك بقيمة ٦٠ مليون رينجيت ماليزي ثم شراء الأسهم من المواطنين بعلاوة عن سعر السوق في حيث يدفع الأجانب القيمة السوقية بما يعاون علي إحباط عملية المضاربة علي الأسهم بالهبوط.
- تقليص النفقات الحكومية بنسبة ١٨% في المتوسط في عام ١٩٩٨.
- تأجيل تنفيذ المشروعات الكبرى وكذلك توقف تمويل عمليات الشراء الكبرى كشراء الطائرات والسفن.
- السعي الجاد لزيادة الدخل القومي من العملات الأجنبية من خلال زيادة الصادرات والسياحة ، وخفض الواردات . (٢)

---

١) د / كمال المنوفي وآخرون ، الأطلس الماليزي ، مرجع السابق ، ص ٢٦٧ – ٢٦٨ .

٢) د / مرفت محمد حسن الفرع ، العولمة الاقتصادية وأسواق المال ، دراسة مقارنة بين الدول جنوب شرق أسيا ومصر ، رسالة ماجستير ، مقدمة لكلية التجارة ، جامعة عين شمس ٢٠٠٥ ، ص ١٣٦ - ١٣٧.

فإن هذه الخطة التي سميت بخطة الانتعاش الاقتصادي قد حققت أهدافها علي الرغم من وجود أزمة اقتصادية حيث حافظت علي استقرار سعر الصرف واستعادت ثقة المستثمرين في السوق الرأسمالية الماليزية .

والحفاظ علي استقرار السوق المالية والعمل علي تحسين أدائها وتقوية أساسيات الاقتصاد الماليزي .

ولذلك فإننا نري إنها خطة جيدة بالرغم من وجود الأزمة المالية الاقتصادية الأسيوية .

وذلك بفضل الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الحكومة .

الخطة الثامنة الماليزية (٢٠٠١-٢٠٠٥)

وأهم أهدافها :

١- تحسين كفاءات الأيدي العاملة وتنمية الموارد البشرية من خلال توفير برامج للتعليم والتدريب بالإضافة إلي التأكيد علي أهمية القيم الإيجابية لخلق مجتمع متماسك وموحد(١).

٢- التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل وعبر القطاعات لتسريع عملية النمو (٢).

٣- دعم علاقات التشابك القطاعي من خلال التوسع المستمر في الصناعات الوسيطة والمساندة وترشيد الواردات الصناعية (٣).

٤- زيادة القدرة التنافسية والمرونة الاقتصادية من خلال تعجيل تغيير القطاعات الاقتصادية الرئيسية نحو الإنتاج الأكثر كفاءة والأنشطة ذات القيمة العالية المضافة (٤)

٥- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورفع تنافسيتها وبخاصة الصناعات الريفية اليدوية والغذائية (٥).

٦- تكثيف الجهود لتعزيز وترسيخ القيم الإيجابية والسمات بين الماليزيين من خلال النظام التعليمي والمنظمات الاجتماعية والدينية ووسائل الإعلام .(٦)

٧- دعم إقامة تنمية مستدامة تأخذ في الاعتبار البيئة بهدف تقوية النمو في الأجل الطويل (٧).

---

1) **Ghazali bin Jani,nith malaysian plan 2001-2005 (Malaysia : national printing department, -2001) pp. 248 .**

٢) د / رضا محمد أحمد محمدين ، المرجع السابق ، ص ٨٦.

٣) د / عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٣١ .

٤) د / رضا محمد أحمد محمدين ، المرجع السابق ، ص ٨٧.

٥) د / عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٣١ .

6) **Ibid , pp 5-6**

٧) د / عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٣١ .

*** تقييم هذه الخطة :**

تباطأ النمو الاقتصادي العالمي في بداية خطة التنمية الثامنة بسبب تباطؤ اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وتقليل الطلب العالمي علي الالكترونيات . وفي ظل الأداء الاقتصادي العام بطيئاً حتى النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ بسبب غزو العراق واندلاع الإقليمي لمرض الالتهاب الرئوي الحاد (سارس) ، ثم كان النمو العالمي بعد ذلك ثابتاً نسبياً علي الرغم من التصعيد في أسعار النفط الخام في النصف الثاني في عام ٢٠٠٤ استقطاع الاقتصاد الماليزي يحقق النمو أثناء فترة الخطة الثامنة نظراً لأسس اقتصادية كلية قوية وزيادة المرونة في أعقاب الدروس المستفادة من الأزمة المالية والأسيوية والإنجازات فيما يلي :-

- نمت الاستثمارات العامة بمعدل سنوي متوسط قدرة ٣.٩ % مقارنة مع معدل نتج ٣.٨ % وحصتها من الناتج المحلي الإجمالي بقيت ١٤.٩ % بنسبة في المتوسط في عام ٢٠٠٥ .
- الصادرات قوية مما أدي إلي نمو ٦١.٤ % في المتوسط في الفائض التجاري ، وتضاعف فائض ميزان المدفوعات وحجم الاحتياطيات الدولية.
- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل ٤.٥ % في المتوسط سنوياً ، أعلي قليلاً من المعدل المستهدف المنتج .
- زيادة في الناتج القومي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية بنسبة ٥.٧ % سنوياً ليصل إلي ١٧٠٦٨٧ رينجيت ماليزي في عام ٢٠٠٥ .
- تحسن بيئة الأعمال بما في ذلك زيادة المعروض من العمالة الماهرة ، وارتفاع قدرة البنية التحتية المادية وحوافز استثمارية أفضل.
- خفض الفقر المدقع من ١.٩ % في المتوسط (١٩٩٩) إلي ١.٢ % في المتوسط (٢٠٠٤).

وبناء علي ما تقدم سالف الذكر فإن الخطة الثامنة الماليزية فإنها قد تحققت أهدافها علي الرغم من ارتفاع أسعار النفط الخام في النصف الثاني عام ٢٠٠٤ حيث زيادة في الناتج القومي الإجمالي ونمو الاستثمارات العامة والصادرات .

كما هو موضح بالأرقام السابقة ولذلك نراها أنها خطة جيدة وأنها حققت أهدافها كما صمم لها.

الخطة الماليزية التاسعة (٢٠٠٦-٢٠١٠)

أهداف الخطة :-

(الإطار الاقتصادي الكلي لخطة ماليزيا التاسعة) :

- تركز إدارة الاقتصاد الكلي في الخطة التاسعة علي المحافظة علي استقرار الاقتصاد الكلي لتعزيز الاقتصاد علي مسار النمو المستدام لتحقيق الأهداف التوزيعية فضلاً عن تحسين في نوعية حياة السكان .

الهدف هو زيادة تعزيز الأسس الاقتصادية للتعامل بفاعلية مع المخاطر السلبية وتعظيم الفوائد من عملية العولمة والتحرير السريعة ، وإزالة الاختلالات فضلاً عن تعزيز المرونة الاقتصادية والقدرة التنافسية .

إن استراتيجيات الاقتصاد الكلي الرئيسية المنفذة خلال فترة الخطة التاسعة هي كما يلي :-

١- تعزيز المساهمة في نمو أعلي من القطاع الخاص والشركات المرتبطة بالحكومة (GLCS) واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الجيد لتعجيل التقدم نحو أنشطة أكثر تطوراً (١).

٢- دفع القدرة الاستيعابية للتكنولوجيا المصنعة داخلياً والتسويق العالمي لها (٢).

٣- تشجيع تطوير مصادر جديدة للنمو في قطاعات الزراعة وقطاعي الصناعة التحويلية والخدمات ، فضلا عن توسيع الاقتصاد القائم علي المعرفة (٣).

٤- دعم البنية التحتية للنشاط الاقتصادي بمبلغ ٢.٦ بليون رنجيت .(٤).

---

1) **the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 / themes / epu / htm1 / rm9 / English / chapter2.pdf,p19 . 4/ 5 /2011**

٢) **د / عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٣١ .**

٣) **د / رضا محمد أحمد محمدين ، المرجع السابق ، ص ٨٩.**

٤) **د / عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٣١ .**

٥- تحقيق معدل نمو مرتفع مع المحافظة علي أساسيات اقتصادية قوية وتعزيز القدرة التنافسية للحفاظ علي الطلب علي المنتجات والخدمات الماليزية (١)

لقد تأثر الاقتصاد الماليزي بالأزمة المالية العالمية التي حدثت في نهاية عام ٢٠٠٧ خلال فترة الخطة التاسعة .

ولكن كيف تعاملت ماليزيا مع الأزمة المالية العالمية ؟

* إن ماليزيا ما إن تمكنت من استرداد عافيتها من الأزمة المالية الأسيوية ١٩٩٧ ، وأخذ الاقتصاد الماليزي يعاود صعوده ، حتى تعرضت مثل باقي دول العالم للأزمة المالية العالمية التي تحولت بعد ذلك إلي أزمة اقتصادية هي الأعمق والأشد والأكثر اتساعا منذ أزمة الكساد الكبير التي ضربت العالم في ثلاثينات القرن العشرين ، وهي من ثم تتجاوز في حدتها الأزمة الأسيوية عما فرض علي الاقتصاد الماليزي تحديات من خلال الفوضى المالية والاقتصادية التي اجتاحت أسواق العالم واقتصادياته خاصة البلدان المتقدمة والنامية التي تشكل شريك ماليزيا الأساسي في تجارتها واستثماراتها (٢)

---

1) **the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 / themes / epu / htm1 / rm9 / English / chapter2.pdf,p19 . 4/ 5 /2011**

٢) د / مدحت أيوب ، تطورات الاقتصاد الماليزي في مواجهة الأزمة المالية العالمية : موجود في ماليزيا من منظور عالمي ، تحرير حسن بصري ، هدي ميتكس ، برنامج الدراسات الماليزية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ١٢٠.

إن ماليزيا كاقتصاد مفتوح بدرجة كبيرة ، أثر الركود العالمي بقوة في قطاعاته الخارجية ذات الصلة بالتجارة – بدء الركود في الاقتصادات المتقدمة التأثير علي الاقتصاد الماليزي في الربع الرابع من عام ٢٠٠٨ .

انخفض حجم الصادرات والإنتاج الصناعي بنسبة ٧.٤ % في المتوسط و ١١.١ % في المتوسط علي التوالي والنشاط الاستثماري الخاص .

تضاءل بسبب تدهور شروط الأعمال . مع ذلك ، فإن مرونة الطلب المحلي وفرت ولاسيما الاستهلاك الخاص دعم في الاقتصاد ، موضعه من الانكماش في الربع الرابع من عام ٢٠٠٨ (١) .

* الإجراءات التي اتخذتها ماليزيا في سبل التصدي للأزمة كان رد فعل الحكومة علي التهديد الذي يتعرض لها الاقتصاد باتخاذ التدابير التالية :

- هناك حزمة تنشيطية أولية بمقدار ٧ مليار رينجيت ماليزي التي أعلنت في ٤ نوفمبر ٢٠٠٨ ، من بين الحوافز المقدمة بموجب حزمة الحوافز الأولي ما يلي :

* تحديد جميع الفروض السكنية لموظفي الحكومة لمدة ٣٠ عام (من ٢٥ سنة) وزيادة مبالغ القروض لفئات معينة من موظفي الحكومة لشراء السيارات .

* يمكن لأعضاء صندوق توظيف الادخار خفض الاشتراكات بنسبة ٣ % في المتوسط لمدة سنتين.

* يمكن للأجانب والشركات الأجنبية شراء العقارات التجارية التي تبلغ قيمتها ٥٠٠.٠٠٠ رينجيت ماليزي ، أو أكثر دون الحصول علي موافقة لجنة الاستثمارات الأجنبية .

* تلغي الرسوم علي استيراد الأسمنت والحديد الطويل ومنتجات الصلب.

* كما كان هناك حزمة تنشيطية ثانية بمقدار ٦٠ مليار رينجيت ماليزي ، التي أعلنت في ١٠ مارس ٢٠٠٩ . (١)

---

1) **Bank Negra Malaysia , Annual Report 2009 , Malaysia , p 13 . www.bnm.gov.my. 31/3/2010.**
2) **1) shankaran Namblar, Malaysia and the Global Crisis : Impact , Response and Rebalancing strategles , ADBI Development Bank snstitute, pp 14 – 15.**

*** تقييم هذه الخطة :**

نما معدل النمو خلال السنوات الثلاث الأولي من فترة الخطة بمعدل سنوي قوى ٥.٧ % في المتوسط إلا أن النمو العام لفترة الخطة بأكملها سجل متوسط النمو قدره ٤.٢ % كان النمو في فترة الخطة التاسعة إلي حد كبير مدفوع محلياً .

خلال السنوات الثلاث الأولي ، ارتفع الطلب المحلي بنسبة ٧.٧ % في المتوسط سنوياً هذا كان من خلال نمو الاستهلاك الخاص والذي توسع بنسبة ٦.٥ % في المتوسط سنوياً ، بسبب تحسين أسعار السلع الأساسية ومرونة سوق العمل وملائمة تسهيلات التمويل .

من ناحية القيمة الإنتاجية من حيث القيمة الاسمية . كان الاستثمار الخاص ٣٥٦.١ مليار رينجيت ماليزي خلال فترة الخطة منها حوالي ٧٢ % استثمار خاص محلي ونسبة ٢٨ % استثمار أجنبي مباشر .

بينما تواصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مدعومة بوجود كبير من الشركات متعددة الجنسيات في مجال التصنيع والنفط وقطاع الغاز .

وارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات ، ولاسيما في مجال الخدمات المالية والخدمات المشتركة ، فضلا عن الاتصالات .

إن البطالة ذادت بنسبة قليلة من ٣.٥ % في المتوسط في عام ٢٠٠٥ إلي ٣.٧ % في المتوسط في عام ٢٠٠٤ .

وبالرغم من ذلك فإن ماليزيا مازالت في وضع التوظف الكامل .

كما زادت الاستثمارات العامة بنحو ٦.٢ % في المتوسط سنوياً (١)

وعلي الرغم من الأزمة العالمية الاقتصادية ٢٠٠٧ م فإن الخطة التاسعة الماليزية قد نجحت في تحقيق أهدافها وذلك بسبب ما اتخذته الحكومة من إجراءات في مواجهة تلك الأزمة والتي سبق بيانها .

---

1) **the Economic planning unit www.epu.gov.my /speech – B1 100610-5am AZHAN90 Jmmmend. .pdf,pp 8-10 19/ 10 /2011**

الخطة الماليزية العاشرة (٢٠١١-٢٠١٥)

أهداف الخطة .

صيغت خطة ماليزيا العاشرة لمناهج جديدة مختلفة في سبيل أن تصبح ماليزيا اقتصاد ذي دخل مرتفع وإنتاجية مرتفعة . ويمثل التحدي الرئيسي لخطة ماليزيا العاشرة في حظر استثمارات القطاع الخاص علي النمو بنسبة ١٢.٨% في المتوسط سنوياً أو ١١٥ مليار رينجيت سنوياً .

وفي الوقت نفسه تلتزم الحكومة بتخفيض العجز المالي من ٥.٣% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ إلي أقل من ٣ % في المتوسط في عام ٢٠١٥ إن تحويل الدولة من أجل تحقيق رؤية ٢٠٢٠ يتطلب إتباع منهج شامل بالإضافة إلي إعادة تنشيط القطاع الزراعي من أجل زيادة القيمة المضافة ، فضلا عن تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والتكنولوجيا الحيوية . وتستند هذه الخطة علي عشر أفكار والتي ترجمت علي النحو التالي:

- تنشئة وجذب واستيعاب أفضل المواهب.
- ضمان تكافؤ الفرص وحماية الضعفاء.
- النمو المركزي والتطوير الشامل .
- تقييم الهبات البيئية .
- الحكومة كشركة قادرة علي المنافسة.
- التحول لدولة ذات دخل مرتفع من خلال التخصص.
- الاستفادة من التنوع علي الصعيد الدولي.
- يقود داخليا ومدرك خارجياً.
- دعم شراكة فعالة وذكية .

- إطلاق العنان للنمو والإبداع يقوده معدل الإنتاج (١)

وينصب تركيز الخطة العاشرة علي المجالات الرئيسية التالية :

- تهيئة البيئة لإطلاق العنان للنمو الاقتصادي.
- التوجه نحو تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة .
- التطوير والاحتفاظ بقاعدة المواهب الأولي عالمياً .
- بناء بيئة تعزز نوعية الحياة.
- تحويل الحكومة لتحول ماليزيا.

إن دور الحكومة سوف يتطور لتصبح فعالة في تحويل الاقتصاد وتقدم خدمات جيدة للشعب.(٢)

---

1) **the Economic planning unit www.epu.gov.my /speech – B1 100610-5am AZHAN90 Jmmmend. .pdf,pp 8-10 19/ 10 /2011 .**
2) **Ibid , pp 10-11 .**

ملخص البحث:

إن مراحل التصنيع في ماليزيا مرت بأربع مراحل وكان الغرض منها إحلال الواردات بالصادرات والتوجيه نحو التصدير والتصنيع الثقيل وصناعة الالكترونيات والنسيج وغيرها . ووضعت خطط شاملة في لجميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ولكن إذا كنا من أدركنا بجلاء أن فرصة ماليزيا ممتازة في تحقيق خططها ولكن ما هي الأمور التي جعلت من خططها هذه قابلة للنجاح ؟

نجد الإجابة عن هذا السؤال تنحصر في الأشياء التالية :

١) تحديد الأهداف بدقة وإحكام.

من أهم عناصر النجاح لأي مشروع أو خطة تحديد الأهداف بالدقة والإحكام الملائمين لأن ذلك يساعد علي تكديس الجهود وتوجيهها نحو الأهداف التي ينبغي أن تكون واضحة كذلك بما يمنع الالتباس أو الخطأ في التوجه من جانب المنفذين لمراحل العمل المختلفة في سبيل إنجاز هذه الأهداف وكذلك فإن الدقة والإحكام يعينان عدم الزيادة المبالغ فيها في صياغة الأهداف لأن ذلك يشتت الجهود في المستقبل.

وهذا ما أدركته القيادة السياسية في ماليزيا موظفة في ذلك طبيعة الشعب الماليزي التي تتميز بالوضوح والنظام والدقة والتخطيط والانضباط (١)

٢) واقعية الأهداف :

كان العنصر الثاني من عناصر نجاح الخطط الاقتصادية الماليزية واقعية الأهداف إذ لم تضع الحكومة أهدافاً خيالية أو أهدافاً تفوق قدرتها الذاتية بل وضعت أهدافاً مدروسة بعناية تتناسب مع ما حققته ماليزيا من إنجازات اقتصادية .

---

١) ناصر حينون : عوامل نجاح الاقتصاد الماليزي وتعثره – عجلة التجديد – ماليزيا ، العدد السادس – أغسطس ١٩٩٩ ص ٨٢ .

٣) شمولية الأهداف :

كان من عناصر نجاح الخطط الاقتصادية الماليزية أن الأهداف شاملة لجميع مناحي المجتمع والاقتصاد فهي لم تقتصر علي جانب دون آخر فإن الحكومة إذ حددت أن أحد أهدافها هو الوصول بماليزيا إلي مصافي الدول الصناعية التقدمة .

فإن ذلك لا يعني الجانب الاقتصادي أو الصناعي فقط وإنما يشمل أيضاً نفس مستوي الرعاية الاجتماعية والثقافية والتعليمية التي وصلت إليها هذه الدول وإن لم يزد عنها .

ويقول د / محمد في إطار حديثة عن الخطة ٢٠٢٠م :-

(يجب ألا تكون ماليزيا متقدمة اقتصاديا فقط بل يجب أن تكون دولة كاملة التقدم علي كل المستويات اقتصادياً واجتماعيا وروحانياً ونفسياً وثقافياً). (١)

كان رابع الأسباب التي أثرها المراقبون مرجحة لأمال ماليزيا في إنجاح خطط التنمية الاقتصادية وتحقيق أهدافها هو القيادة القوية .

إذ تتميز القيادة في ماليزيا بمعالجة القضايا معالجة جذرية مع قدرتها علي مواجهة ما قد يحدث من أحداث عرضية بسبب هذه المعالجة .

وقد استطاعت هذه القيادة أن تتخطي أزمة ١٩٨٢ م بنجاح وكذلك أن تحقق لخصخصة وتنفيذ برامج تحرير الاقتصاد . باقتوا وروماً .

مشاكل تذكر . خصوصاً وأنها كانت تعطي الأولوية في هذه المرحلة للعنصر الملايوي علي باقي العناصر والأهداف ولأهداف محددة في إطار الخطة السابقة .

وبرغم أن وسيلة الوصول إلي الهدف هنا قد يبدو لأول وهلة أنها تفرقة عنصرية وقد يستغلها البعض في إثارة الثغرات القبلية والعنصرية إلا أن الحكومة القوية استطاعت أن تتخطي ذلك بنجاح وهو ما يؤهلها لأن تكون قادرة علي اتخاذ القرارات القوية في إطار تنفيذ خططها حتى ٢٠٢٠ .

---

١) ناصر حينون : المرجع السابق ، ص ٨٤.

وقد لا يظهر الأثر الإيجابي للقيم الاجتماعية إذ لم تتوفر الإستراتيجية المناسبة والقيادة القوية القادرة علي التعبئة والإنجاز وقد توفر هذان العنصران في ماليزيا .

- حيث قامت ماليزيا بإجراءات ووضع خطط الهدف منها النهوض بقطاع الصناعة وهذه الخطط هي : (١)

أ) أعدت ماليزيا أولي خطط تنميتها الصناعية عام ١٩٨٥ للعشر سنوات التي تبدأ من عام ١٩٨٦ حتى ١٩٩٥ والتي استهدفت زياد الاستثمارات المحلية والأجنبية لتنمية القطاعات البتر وكيماوية والصناعات الكهربائية والالكترونية والمطاطية ، والخشبية لإنتاج سلع نهائية قابلة للنفاذ إلي الأسواق الخارجية بحيث تحقق فائضا تجارياً مناسباً لتغطية العجز في حسابها الخدمي .ب) أعدت خطتها الثانية للتنمية الصناعية عام ١٩٩٥ للعشر سنوات التي تبدأ من عام ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٥ تستهدف إلي إعادة تكامل تلك الصناعات والربط بينها لزيادة القيمة المضافة من صادراتها ولزيادة الموقف التنافسي من خلال التنمية الإنتاجية productivity لتلك الصناعات خاصة الصناعات التي تحقق فيها مزايا تفصيلية من خلال زيادة الاستعانة بالتقنيات الحديثة ، وخفض الاعتماد علي العمالة لتوفيرها لمجلات أخري وهي البحوث ، والتطوير ، والاعتماد علي التصميمات المحلية بدلاً من التصميمات التي تشتريها من الدول الصناعية .

ج) خطة التنمية الثالثة (٢٠٠٥-٢٠١٥) ويتم الاستعداد لها حاليا وتركز علي توفير المناخ المناسب لتحقيق الهدف المعلن من جانب الحكومة ، والمعروف باسم " أفاق ٢٠٢٠ " أو vision 2020 والتي تتضمن إعلان ماليزيا كأحد الدول الصناعية ، وهي ليست حالمة في هذا الإعلان فقد سبقتها كوريا الجنوبية . قامت الحكومة الماليزية مؤخراً بتعديل بعض الخطوط العريضة في الخطة الخمسية (١٩٩٦ – ٢٠٠٠) بحيث تتضمن الاتجاهات التالية : -

١) الاتجاه لتنمية الاستثمارات الصناعية بخطي أسرع مما قبل في القطاعات الصناعية التي تحقق فيها مزايا أكبر في الاقتصاد القومي .

٢) تعميق الاتجاه نحو التركيز علي الصناعات عالية التكنولوجيا خاصة في مجالات آلية التصنيع Automation والربوت الصناعي Roboties وخدمه قطاع المعلومات .

---

١) التجربة الماليزية في التنمية الصناعية والدروس المستفادة منها – المكتب التجاري – سفارة جمهورية مصر العربية . كوالالمبور – يونيو – ١٩٩٩ – ص ١٠

٣) زيادة الحوافز الخاصة بتشجيع التصنيع التصديري ومنح عدد من الإعفاءات في مجالات غزو الأسواق الخارجية .

٤) تشجيع الاعتماد علي التصنيع المحلي للآلات والمعدات من خلال تشجيع عمليات نقل التكنولوجيا الأجنبية واستخدام المكونات المحلية في تصنيعها .

٥) إعادة النظر في سياسة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

٦) زيادة الإنفاق علي البحوث والتطوير .

٧) تعديل مناخ الاستثمار ليسمح بمرونة أكثر في تشجيع القطاع الصناعي ولإجراء عمليات البحوث والتطوير في الوحدات الإنتاجية .

٨) زيادة الإعفاءات الممنوحة للاستثمار في المناطق الجديدة والمحروقة بالإضافة إلي إجراءات وخطوات الهدف منها النهوض بقطاع الصناعة أهمها (١) .

أ - إنشاء مناطق التجارة الحرة في مختلف الولايات مما يساعد علي زيادة تصدير الصناعات المحلية مثل الالكترونيات والأحذية والمنسوجات.

ب) منح المستثمرين إعفاءات ضريبية بحد أقصي عشر سنوات ، كما ضمنت قروض الاستثمار ، بالإضافة إلي حوافز التصدير مع وجود تعريفة جمركية من أجل حماية المنتجات الوطنية ، كما قامت الحكومة أيضاً بهدف التشجيع علي إقامة صناعات جديدة بإعفاء رجال الأعمال المستوردين من رسوم الاستيراد والضريبة الإضافية ورسم الإنتاج .

جـ) إنشاء المؤسسة الماليزية للصناعات الثقيلة في عام ١٩٨٠ وتتضمن مشروعات صناعة الأسمنت – الحديد الأسفنجي – والقضبان الحديدية – السيارات – الدراجات البخارية .

كما أنشأت الحكومة الماليزية الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية .

(The Malaysia industrial development authority) (MIDA)

١- زينب إبراهيم – الأهرام الاقتصادي – تحولت ماليزيا إلي نمو خلال ١٥ عاماً . العدد ١٤١٩ – عام ١٩٩٨،ص١٧.

فهو جهاز يقوم بتقديم الخدمات التي يحتاجها المستثمرين ويحصلون من خلاله علي المعلومات اللازمة لإقامة مصانعهم كما تحقق أهدافها التنظيمية والترويجية عن طريق احتفاظها بثمانية مكاتب إقليمية في ماليزيا وكذلك في الخارج : في شيكاغو – وكولوني – وهونجكونج – ولندن – ولوس أنجلوس – وميلانو ، - ونيويورك - واوساكا – وبريس – وسيول – وسنغافورة – وستوكهولم – وسيدني – وتايبية – وطوكيو – وزيورخ .

اولا المراجع باللغة العربية :

١) ا/ أحمد يسري محمد ، سعر الفائدة الصفرية بين تطلعات المستثمرين وتفضيل السيولة للمدخرات وتنمية اقتصادية منتظرة (دراسة مقارنة بين مصر وماليزيا) جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير ٢٠١٣ .

٢) د/ رضا محمد أحمد محمدين ، دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة بين مصر وماليزيا . رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة سنة٢٠١٢ .

٣) د / عبد المطلب عبد الحميد " نماذج تنموية معاصرة سنة ٢٠١٣ .

٤) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١١) معهد التخطيط القومي التجاري التنموية في كوريا وماليزيا والصين ، المرجع السابق ، ص ٦٣. ، د/ فريد أحمد سليمان : قبلات ، مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي ووسائل التغلب عليها (دراسة مقارنة) مع تجارب بعض الدول النامية الأخرى ، رسالة دكتوراه ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية .

٥) د/ فاديه محمد عبد السلام " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢١١ معهد التخطيط القومي ، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية وماليزيا والصين ، الاستراتيجيات والسياسات والدروس المستفادة .

٦) د/ كمال المتوفي و د/ جابر سعيد عوض (محرران) النموذج الماليزي للتنمية ، برنامج الدراسات الماليزية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥م .

٧) د/ محمد عارف : " سياسات الإصلاح في اندونيسيا وماليزيا " – مجلة الاقتصادي البلدان الإسلامية – يصدرها الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية العددان ٣ ، ٤ يوليو / أكتوبر ١٩٩١ .

٨) د/ محمد سعيد بسبوني الجرواني ، محددات الاستثمار في مصر في الفترة من ١٩٧٥-١٩٩٧ ، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة – بورسعيد سن٢٠٠٢ ، ص ٥٧. ، دكتورة / رضا محمد أحمد محمدين ، دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية ، دراسة مقارنة بين مصر وماليزيا ، المرجع السابق .

٩) د / مدحت أيوب ، تطورات الاقتصاد الماليزي في مواجهة الأزمة المالية العالمية : موجود في ماليزيا من منظور عالمي ، تحرير حسن بصري ، هدي ميتكس ، برنامج الدراسات الماليزية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦ .

١٠) د/ مرفت محمد حسن الفرح ، العولمة الاقتصادية وأسواق المال ،دراسة مقارنة بين دول جنوب شرق أسيا ومصر – رسالة ماجستير في الاقتصاد ٢٠٠٥م ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .

١١) ناصر حينون : عوامل نجاح الاقتصاد الماليزي وتعثره – عجلة التجديد – ماليزيا ، العدد السادس – أغسطس ١٩٩٩ .

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية :

1. **shankaran Namblar, Malaysia and the Global Crisis : Impact , Response and Rebalancing strategles , ADBI Development Bank snstitute.**
2. **Ghazali bin Jani,nith malaysian plan 2001-2005 (Malaysia : national printing department, -2001).**
3. **Ghazali bin Jani,siventh malaysian plan (Malaysia : national printing department, 1990-2000) .**
4. **Ghazali bin Jani,sixth malaysian plan 1991-1995 (Malaysia : national printing department, 1991) .**
5. **sapunloimir, Midas red it indusial – resolution , seminar looking's care 1993**
6. **prima minister's department , development planning in Malaysia . cit**

ثالثا المواقع الإلكترونية :

1. **http://books.google.com .eg / books?id = TtkxDem7 crsc2 .**
2. **http://www.epu.gov.my/htm1/themes/epu/images/common/pdf/rmk/rmk4/chapt.11pdf**

3. **the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 /themes/epu/imoges/common/pdf/rmk/rmk2/rancangon.Malaysia kedua-chapt2.pdf/6.2010.**
4. **the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 /themes/epu/imoges/common/pdf/rmk/rmk2/rancangon.Malaysia kedua-chapt2.pdf/6.2010.**
5. **the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 /themes/ epu / imoges /common/pdf/rmk/rmk2/rancangon.**
6. **the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 /themes/ epu / imoges /common/pdf/rmk/rmk3/chapt3 .pdf/ 5 /2010.**
7. **the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 /themes/ epu / imoges /common/pdf/rmk/rmk5/chapt1 .pdf/ 10 /2010.**
8. **the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 /themes/ epu / imoges /common/pdf/rmk/rmk5/chapt7 .pdf/ 5 /2011.**
9. **the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 /themes/ epu / imoges /common/pdf/bukurmke7.chapt2 .pdf/ 5 /2011**
10. **the Economic planning unit www.epu.gov.my /recenteconomi chistory . 20/ 6 /2010**
11. **the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 /themes/ epu / imoges /common/pdf/8th – misa – planc3 - cont .pdf, p 4. . 2/ 5 /2011 .**
12. **the Economic planning unit www.epu.gov.my /htm1 / themes / epu / htm1 / rm9 / English / chapter2.pdf,p19 . 4/ 5 /2011**
13. **Bank Negra Malaysia , Annual Report 2009 , Malaysia . www.bnm.gov.my. 31/3/2010.**
14. **the Economic planning unit www.epu.gov.my /speech – B1 100610-5am AZHAN90 Jmmmend. .pdf 19/ 10 /2011**